في قوله وهي كالاولى كذا الخ اشار الى ما ذكره من معنى التشبيه فانه لا يقتضي ان يكون ما في ضمن كل غير موجود في العقدة السابقة فيتناقض قوله فيها اي في القعدتين فتدبر قوله ووجوب في الاخريين صحت الصلوة فيكون القراءة جزءا مستقلا لا مع صورتي الخصوص قوله على هذا المثال وهو قوله حتى لو ركع قبل القيام الخ قوله مع ان الاول اعلى رتبة من الثانية وفيه انه كان المناسب ان يقول مع ان الثاني اعلى رتبة من الاول فان المراد بالنفي نفي القرآن ههنا واما حمل الاول في قوله مع ان الاول على الاولية في الاصالة بان يكون السجود اصلا في نفوذ التحريمة وفعل الرسول فرعا ثانيا بالنسبة اليه فتعسف للخفي قوله بما اذا كون ما في قوله لان الشرع لم يعتبره لا محل الخ قوله مخالف لما شرح به شراح الهداية فان قيل شرح صدر الشريعة ههنا بالقوة على شراح الهداية في الاحتياج عليه بانه مخالف لما شرح به شراح الهداية غير مناسب قلنا مراده ان مخالف لهم في الحق مفهوم على ما عرف في محله قوله مستفيدا بالدليل الذي يؤيد كلام صدر الشريعة امور ثلثة الاول قول الفقهاء في باب السهو يجب بقدر سلام واصبع سجدتان اذا قدم ركنا او اخره فان ظاهره يدل على ان موجب تقديم الركن مطلقا السجود وهو لا الفساد والثاني قول صاحب الهداية في هذا الباب في بيان صفة الصلوة ستة التحريم والقيام والقراءة والسجود والقعدة في آخر الصلوة وما سوى ذلك فهو سنة الخ وفيه اجابات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العيدين والجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت فيه ولهذا يجبر بسجود السهو

السهو بتركها وتسمى بالسنة في الكتاب لطلاق وجوبها ثابت بالسنة انتهى ملخصا فان مع بنظر الى سياق كلامه يحكم بان مراده بما شرع مكررا ما كان مكررا في مجموع الصلوة لا في ركعة واحدة والثالث يقتضيه بما تكرر فان مراده به لو كان ما تكرر في ركعة واحدة والتكرر فيها مخصوص بالسجدة لعبر واعنها باسمها الصحيح ولقال صاحب الهداية في بيانها ما سجدة ولم يقل من الافعال حيث قال فيما شرع تكرارا من الافعال ثم ان صاحب الكافي قال ههنا اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فمفروض لان الصلوة لا توجد الا بذلك وقال في باب سجود السهو لا يجب الا بترك الواجب وعده منه تقديم الركوع بان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع لان تغيير الواجب قبل ان يركع فلا بد من التوفيق بين كلاميه اما مجملة على الوجه الثاني او يحمل قوله في سجود السهو على العود الى ترتيب الركوع بتغيير بالتقديم والتاخير فانه اذا ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع فعاد الى القراءة ثم ركع او عاد الى الركوع ثم سجد لا يفسد صلوته بل يجب سجود السهو قوله في صورة خصوصها اي بيع الركوع والقراءة قوله وتحقيق الفتاح قد قرر انه كيف يترك قد عرفت قبيل هذا القول ان صاحب الهداية شرح نوعي تقديمهما وعدمهما مع سائر الاركان قوله ليست بركن ودليل من قال بعدم ركنيتها ان الصلوة شرعت للتعبد والتذلل وذكر في القيام والركوع والسجود دون القعود وقد عرفت فيما سبق انه تمام الصلوة بما روى عن ابن مسعود رضه ولا شك ان تمام الشيء جزء من ذلك الشيء قوله لا يقبل ذلك الترتيب للفهم الا يقول لقيل ذلك بالنية فانه اذا كبر بعد الركوع ونوى انه تكبير الافتتاح او قعد قبل السجدة ونوى انه القعدة الاخيرة يوجد ذلك الترتيب لا محالة قوله الصلق بالفتحتين بالفارسية لاف زدن والشغف بالفتحتين والصحيح المهملة بالحبة وكذا بالمعجمة الخ وجه الصلوة الا بالسلامين

Copyright © King Saud University